



شجار الطبية والممرض يودي بحياة المريض

السويدياء - عبير صيموعة

أدى خلاف بين الطبية المقيمة في مشفى سالة (ر. ن) والممرض الإسعافي في قسم الإسعاف إلى وفاة الحامي (نجم. د) دون تقديم الإسعافات المناسبة له، وتتلخص القصة بدخول المريض المذكور إلى المشفى في ساعات الصباح الباكر وهو يعاني من ألم في الصدر وضيق في التنفس طالباً فحصه وبعد استدعاء الطبيبة المقيمة لأكثر من مرة وتأخرها في الإجابة، قام الممرض في قسم الإسعاف بتقديم الإسعافات السريعة للمريض أمام مطالب زوجته التي خدمت ٣٦ سنة في المشفى الوطني في السويداء في سلك التمريض وما كان من الطبيبة عند دخولها القسم إلا أن شارت على الممرض متممة إياه بالتصرف من دون توجيهاتها على خلفية شجار نشب بينهما تم تزج جهاز التخطيط حتى دون مراعاة لحالة المريض الصحية التي بدأت بالتآزم، وأمام تراجع وضعه الصحي حاولوا إعادة وصل جهاز تخطيط القلب لتكون الطامة الكبرى تعذر إيصاله إلى صدر المريض بعد تزعه لعدم توافر مادة الجيل الطبية الخاصة بالجهاز في المشفى وبين الإرباك والعجز عن تقديم المساعدة المطلوبة وعدم وجود طبيب واحد مقرب أو منوب في قسم العناية المركزة لتقديم الإسعافات الضرورية والصدمات الكهربائية فارق المريض الحياة.

وقال أحد أبنائه (وسام. د) لـ«الوطن»: إن ما أثار استياءهم أنه ورغم معرفة الكادر الطبي والتمريضي في المشفى بوفاة المريض بسبب تعرضه لنوبة احتشاء إلا

أنه جرى تحويله إلى المشفى الوطني ليأتي التقرير الطبي بأن وفاته كانت بعد خروجه من مشفى سالة (وهذا غير صحيح). موضحاً أنه تم إدخال والده إلى العناية المركزة في المشفى الوطني بمحاولة لإعادة إنعاش قلبه إلا أن ذلك لم يفلح وأعلن التقرير الأولي وصول المريض إلى المشفى الوطني متوفياً، موضحاً أن الطبيبة المذكورة لحقت بعائلة المتوفى إلى المشفى الوطني لمطالبتهم بعدم ذكر ما حصل وأن ما حصل كان قضاء وقدرًا (وعمره لهون ويس) وأكد وسام أن شكواهم ليس المقصود منها التشهير بالطبيبة أو بتقصيرها لأنه جرى فعلياً تقديم شكوى رسمية لمديرية الصحة في السويداء حول الحادثة، وإنما لكي تحاول المشفى تأمين الكادر الطبي المختص لجميع الأقسام لكي لا يحدث مع غيرهم من المرضى ما حدث مع والده وخاصة أن تكليف طبيبة مقيمة متدربة بقسم إسعاف كامل مع باقي الأقسام يعتبر جريمة لأنه على حد قوله إن كلمات والده الأخيرة كانت (لقد أخبرتكم أنه يجب أخذني إلى المشفى الوطني)، موضحاً أن معاناة أهالي المنطقة مع نقص الخدمات الطبية في مشفى سالة أدى إلى إطلاق صفة (المصدية) على المشفى.

بدوره أكد مدير مشفى سالة زياد غانم أنه تم تقديم الإجراءات الإسعافية للمريض حسب الأصول معتزلاً بالشجار الحاصل في قسم الإسعاف بين الطبيبة والممرض في القسم متغاضياً عما حدث من تقصير من الطبيبة والمشفى على حد سواء.

تابع مجلس الشعب خلال جلسة أمس مناقشة مشروع قانون تنظيم مهنة الهندسة الزراعية الذي أثار العديد من التساؤلات من النواب، والتي تكررت بشكل واضح، ما اضطر رئيس الجلسة نائب رئيس المجلس نجدة أنزور إلى التدخل موضحاً أن «مواد مشروع القانون كثيرة وعلينا تحديد المداخلات وفق ما تقتضيه الضرورة فقط بعيداً عن التكرار».

وتباينت مداخلات النواب حول قانونية قيام نقابة المهندسين الزراعيين بتأسيس جمعية تعاونية سكنية، فبعضهم رأى الموضوع مخالفاً للقانون، إذ إن للجمعيات التعاونية السكنية أنظمة خاصة بها، في حين أكد نواب آخرون ضرورة تأسيس جمعية سكنية لأعضاء النقابة من المهندسين الزراعيين.

وتطرق نواب إلى بعض المواد المتضمنة منع المواطن العربي «غير السوري» أن يكون قيادياً في النقابة والبقاء على مشاركته كعضو بالنقابة لممارسة المهنة فقط، وأوضح نواب في مداخلاتهم أن مشروع القانون ملغى بالأخطاء واقتراحوا إحالته مجدداً للجنة المعنية، الأمر الذي اعترض عليه أحد النواب مبيناً أن مناقشات النواب فيها استخفاف بنقابة المهندسين الزراعيين، وأن التعديل جزئي.

ولحق أحد النواب بأن النقاش لا يأخذ انسيابية صحيحة علماً بأن عمل النقابة يتوافق مع الأسس والقوانين، وأكد آخرون أن النقابة مستقلة ماليًا وإداريًا عن صناديق الحكومة فلماذا لا نستثمرها لأجل المصلحة العامة؟

بدوره اعترض رئيس لجنة الزراعة والموارد على المشروع للجنة مطالباً بالاستمرار في مناقشته والتصويت وفق ما هو مقترح.

البدء بوضع بنك أسئلة لـ ٦ اختصاصات في الامتحان الوطني الموحد

التعليم العالي حسمت الجدل: لا إلغاء للامتحان الوطني الموحد

فادي بك الشريف

وضعت وزارة التعليم العالي حدا للجدل الذي رافق الامتحانات الوطنية طوال الفترة الماضية، إذ وجه وزير التعليم العالي عاطف نذاف بالبدء بإعداد بنك أسئلة لكل اختصاص من الاختصاصات في الامتحان الوطني للحصول عليه باعتبار الأسئلة ستكون حصراً من هذا البنك، وبحسب ما أكدته لـ«الوطن» عضو لجنة الإرشاد والتوجيه في مجلس الشعب سمير الخطيب فهذا الإجراء تم التخلص من الملاحظات التي سببت الكثير من العقبات لتجاوز هذا التحول المشفى تأمين الكادر الطبي المختص لجميع الأقسام لكي لا يحدث مع غيرهم من المرضى ما حدث مع والده وخاصة أن تكليف طبيبة مقيمة متدربة بقسم إسعاف كامل مع باقي الأقسام يعتبر جريمة لأنه على حد قوله إن كلمات والده الأخيرة كانت (لقد أخبرتكم أنه يجب أخذني إلى المشفى الوطني)، موضحاً أن معاناة أهالي المنطقة مع نقص الخدمات الطبية في مشفى سالة أدى إلى إطلاق صفة (المصدية) على المشفى.

بدوره أكد مدير مشفى سالة زياد غانم أنه تم تقديم الإجراءات الإسعافية للمريض حسب الأصول معتزلاً بالشجار الحاصل في قسم الإسعاف بين الطبيبة والممرض في القسم متغاضياً عما حدث من تقصير من الطبيبة والمشفى على حد سواء.

مشيراً إلى تنفيذ حلول إسعافية للمنطقة بعد تظهيرها من العصابات الإرهابية المسلحة من خلال تركيب ٢١ خزاناً سعة ٥ آلاف لتر في عدد من القرى التابعة للمنطقة لدى حافر وهي (المفلسة، الحلبية، البيجة، الداكواي، الشيخ أحمد، علسة، رسم الخباز، رسم الحرمل، نصر الله ورسم العبود)، وتم في منطقة الباب تركيب ١٠ خزانات في قرى (عران، صوران، برلهين، مران، السنين ووريدة).

وأوضح المدير أنه تم تركيب ٤ خزانات سعة ٧٠٠٠ لتر في أحياء مدينة مسكنة، إضافة إلى تركيب خزان كبير سعة ٧٠ ألف لتر في المدينة، و٣ خزانات سعة ٥ آلاف لتر في مجمع حطين مشروع مسكنة شرق، وخزان سعة ٤٥ ألف لتر، لافتاً إلى أنه تم مسح العديد من القرى المحررة في الريف الشرقي للاستمرار بتركيب الخزانات خلال هذا الأسبوع.

ولفت اللبائدي إلى أنه تتم تغذية مدينة حلب إضافة إلى مناطق الباب، السفير، دير حافر ومنجم من محطات المعالجة في «الخنفة» وبعد تحرير محطات المعالجة، تم تشغيل المحطات على وقود الديزل، إضافة لاسترجار الطاقة الكهربائية من سد تشرين إذ بلغت نسبة التشغيل بحدود ٣٥ بالمئة من استطاعة المحطات وذلك نظراً لتوقف محطة ضخ «البابيري» عن العمل، إضافة إلى قلة الطاقة الكهربائية المستجرة من سد تشرين، مبيناً أنه يتم تزويد

استجابة لما نشرته «الوطن».. الحكومة تعيد الإعانة النقدية لنازحي القنيطرة

القنيطرة - الوطن

استجابة مع ما نشرته «الوطن» قبل أيام قليلة حول حرمان نحو ٧٤٥٧ عائلة من الإعانة النقدية التي كان يحصل عليها كبار السن والأرامل والعجزة منذ عام ١٩٦٧ بعد النزوح القسري من قراهم في الجولان السوري المحتل، وجه رئيس مجلس الوزراء وزارة المالية بموجب الكتاب رقم ١١٨١٨/١ تاريخ ١٤/٩/٢٠١٧ بالموافقة على تحويل مبلغ يقدر بنحو ٤٩ مليون ليرة إلى محافظة القنيطرة - مديرية شؤون النازحين لتوزيعه إغانات على النازحين لعام ٢٠١٧.

بدوره بين مدير شؤون النازحين محمود الطحان لـ«الوطن» أن عدد المستفيدين من الإعانة النقدية التي أعادتها الحكومة أكثر من ٣٠ ألف مستفيد جميعهم من الأرامل والعجزة والمعوقين وسيتم صرف كامل الإعانة التي تم تحويلها إلى محافظة القنيطرة للعوائل المستفيدة بالكامل.

وأكد الطحان أن المديرية تقوم بمتابعة أمور النازحين ضمن تجمعات مدينة دمشق والتي ليس فيها وحدات إدارية والبالغ عددها أكثر من ١٢ تجمعا، لافتاً إلى أن المديرية تدير أمور التجمعات التي تعود ملكيتها لمحافظة القنيطرة بدمشق ودرعا ومنها إيجار بريف دمشق، مشيراً إلى المديرية تتابع أكثر من ٣٠٠ دعوى قضائية تخص النازحين وتدفع بدل إيجارات تتجاوز قيمتها ١٢ مليون ليرة سنوياً، منها بالجهود الحثيثة والمتابعة المستمرة لمحافظة القنيطرة مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية تأمين وعودة الإعانات النقدية للاخوة النازحين.

البدء بوضع بنك أسئلة لـ ٦ اختصاصات في الامتحان الوطني الموحد

التعليم العالي حسمت الجدل: لا إلغاء للامتحان الوطني الموحد



نفاذاً في خدمة تنفيذ الامتحانات الوطنية خارج القطر، منوهة بالاعتماد عن نقاط نقاذ الجامعة في بيروت والقاهرة والإسارات والكويت، ليصار إلى تسجيل الطلاب على الامتحانات الوطنية بهذه المراكز وصياغة الأسئلة الامتحانية وتطوير مهارات الأساتذة بما ينعكس إيجاباً على واقع الامتحانات والطلبة على حد سواء.

وأوضحت ندشاش أنه تم إجراء ٩٢ امتحاناً وطنياً موحداً منذ بدء تطبيق الامتحانات الوطنية، مبينة أن عدد المسجلين إلى امتحان الطب البشري الموحد بلغ ٢٤٦٥ طالباً وطالبة في الجامعات السورية وخارجها، ونوهت ندشاش بأهمية دراسة تطبيق الامتحانات الحوسبية العام القادم وذلك في مراكز دمشق وتشرين والبيعت بهدف التسجيل ومعرفة النتيجة بشكل فوري، مع إمكانية التقديم لأكثر من امتحان وطني

نفاذاً في خدمة تنفيذ الامتحانات الوطنية خارج القطر، منوهة بالاعتماد عن نقاط نقاذ الجامعة في بيروت والقاهرة والإسارات والكويت، ليصار إلى تسجيل الطلاب على الامتحانات الوطنية بهذه المراكز وصياغة الأسئلة الامتحانية وتطوير مهارات الأساتذة بما ينعكس إيجاباً على واقع الامتحانات والطلبة على حد سواء.

وأوضحت ندشاش أنه تم إجراء ٩٢ امتحاناً وطنياً موحداً منذ بدء تطبيق الامتحانات الوطنية، مبينة أن عدد المسجلين إلى امتحان الطب البشري الموحد بلغ ٢٤٦٥ طالباً وطالبة في الجامعات السورية وخارجها، ونوهت ندشاش بأهمية دراسة تطبيق الامتحانات الحوسبية العام القادم وذلك في مراكز دمشق وتشرين والبيعت بهدف التسجيل ومعرفة النتيجة بشكل فوري، مع إمكانية التقديم لأكثر من امتحان وطني

نفاذاً في خدمة تنفيذ الامتحانات الوطنية خارج القطر، منوهة بالاعتماد عن نقاط نقاذ الجامعة في بيروت والقاهرة والإسارات والكويت، ليصار إلى تسجيل الطلاب على الامتحانات الوطنية بهذه المراكز وصياغة الأسئلة الامتحانية وتطوير مهارات الأساتذة بما ينعكس إيجاباً على واقع الامتحانات والطلبة على حد سواء.

دشاش لـ«الوطن»: ٢٤٦٥ طالباً إلى امتحان الطب البشري السبت القادم

على أن يجري الامتحان بـ ٣٣ و ٣٠ من الشهر الجاري. مضيفاً: قدر عدد الطلاب المسجلين في دمشق بـ ١٢٥٥ طالباً، وفي تشرين ٥٣٣ طالباً، وحلب ٤٤٧ طالباً، والبيعت ٢٢٥ طالباً إضافة إلى طلاب من الجامعات السورية الخاصة، وعدة طلاب خارج القطر. كما نوهت مديرية المركز بالدعم المقدم من وزارة التعليم العالي لإنجاز الامتحانات الوطنية، وتوفير ما يلزم لعمل القياس والتقييم من جمع المستلزمات، مبينة أنه تم دعم مركز القياس والتقييم بنصف مليار ليرة خلال العامين الماضيين وذلك لتنفيذ الامتحانات الوطنية الموحدة في الجامعات.

هل زيادة التعرفة تحسن واقع النقل الداخلي في حماة؟

حماة - محمد أحمد خبازي

يرى العديد من مواطني حماة أن النقل الداخلي في مدينتهم سيئ جداً، بل إنه يفضي من سوء إلى أسوأ، نتيجة رعونة السائقين وإصرارهم على كسر الدورات وتحميلهم عبداً زائداً من الركاب، مستغربين تفكير المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بمناقشة زيادة التعرفة المحددة لهم من ٣٠ إلى ٤٠ ليرة، بحجة أنها (ما بتوفي معهم)!

أما السائقون فيطالبون بزيادة مخصصاتهم من المازوت حتى لا يضطروا لشراء ما يلزمهم بأسعار الحر، وحتى لا يكسروا الدورات من ساحة العاصي ويحملوا ركاباً زيادة عن عدد المقاعد!

أكد مدير النقل الداخلي عبد الحكيم العمر في حماة وجود نحو ٥٠٠ سرفيس لـ ٢ خطاً، وهي موزعة على الخطوط حسب الكثافة السكانية لأحياء.

وقال: تردنا كل يوم شكوى عن عدم التزام بعض السائقين بهذا الخصوص وخاصة كسر الدورة، وينذرع بعضهم بأن له الحق في ذلك، بسبب عدم كفاية المازوت أو الإصلاح، وهي أذار أتبع من دنوب، لأن البيعت الآخر ملتزمين في توصيل الركاب إلى نهاية الخط، قد يوجد أحياناً قلة في كمية المازوت، ولكننا لم تقطع المادة يوماً عن أي سائق، وإذا لم يلتزم السائقون بذلك فستتم مخالفتهم (قطع مسار) بـ ١٥٠ ل.س. عن كل مخالفة، وإذا تكررت يتم حجز السيارة ١٠ أيام مع دفع مخالفة بقيمة ٢٥٠٠ ل.س، وحقيقة اشكنى عدد من المواطنين حول كسر الدورة، وتأمل أن تتعاونوا معنا لنتم محاسبة المقصرين، ونحن ماضون في إجراء اتنا الرادعة.

وعن ظاهرة الإزدحام على مواقف مساكن - الشريفة - طريق حلب من دون غيرها، قال: بصراحة عدد السرافيس غير كاف في ظل الإزدحام بأوقات الذروة (عند خروج الطلاب من مدارسهم والموظفين من دوائرهم) والجميع يعلم السبب وهو: الوافدون من مناطق المحافظة والمحافظات الأخرى، حيث يشكل ذلك ضغطاً كبيراً علينا ونحن من جهتنا نرحب بكل صاحب سرفيس يريد تشغيله على أي خط حتى يتم حلحلة هذا الموضوع. وأكد العمر حق السائقين بالمطالبة بزيادة التعرفة، لأن تسعيرة ٣٠٠ ل.س. متدنية ولا تتناسب مع تكاليف تشغيل الآلية، وبناء على ذلك فقد تم تشكيل لجنة من أجل دراسة الأسعار، وتمت الموافقة من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة على زيادتها وهي قيد التصديق. والسؤال الذي يطرحه المواطنون: هل سيتحسن واقع النقل الداخلي في مدينتهم إذا أقرت التعرفة الجديدة؟ على كل حال سننتظر كصحافة لآرى.